

الدور الرقابي للبرلمان في تنفيذ الإصلاحات السياسية "اليمن أنموذجاً"

ورقة مقدمة إلى ندوة : دور البرلمان في الإصلاح السياسي
والتي ينظمها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان

إعداد

النائب أحمد سيف حاشد

عضو مجلس النواب – عضو لجنة الحقوق والحريات بالمجلس

دور البرلمان الرقابي في تنفيذ الإصلاحات السياسية اليمن أنموذجاً

أسئلة ملحة

إن الحديث عن دور البرلمان الرقابي في تنفيذ الإصلاحات السياسية أمر ليس محل يسر بل صعب ومعقد ومشكل خاصة إذا ما أنصرف هذا الحديث إلى البرلمان اليمني كأنموذج في هذا الاتجاه..

وسأضع هنا بعض الأسئلة سعياً إلى معرفة مدى قدرة هذا البرلمان على القيام بالدور الرقابي المفترض وإلى أي مدى يمكن الحديث عن فعاليته في هذا الجانب من عدمها وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ رقابة فاعلة تؤدي إلى إصلاحات سياسية فضلاً عن الاقتصادية والإدارية..

- ويدور السؤال الأول حول إمكانية الحديث عن دور البرلمان الرقابي في تنفيذ الإصلاحات السياسية فيما نجده قد تخلق في رحم فساد مريع وصار أحد منظوماته ومكوناته بامتياز؟! ويكفي هنا أن نتساءل: ماذا يعني أن تستغل إمكانات الدولة ومقدراتها والوظيفة العامة والمال العام في العملية الانتخابية؟! ثم ألم يشر تقرير منظمة الشفافية الدولية وفق مؤشرات رصد الفساد إن اليمن أحد البلدان الأكثر فساداً في العالم..

إن الفساد لا ينتج إلا ما هو أفسد وأسوأ وأفدح .. فلا غرابة إذاً أن أنتج برلماناً مسخاً يقر الفساد ويشرعه ويذود عنه..

- كيف لنا أن ننيط بهذا المجلس بناء دولة حديثة فيما نجد بنيته في الصميم قبلية وعشائرية متخلفة ومتجذرة تقاوم بصراوة واستماتة كل محاولات التحديث واللاحق بركب العصر؟! ألا يكفي دليلاً على هذا حضور القبيلة القوي في العملية الانتخابية ودورها في صناعة القرار ونتائجه؟! ألا يكفي دليلاً أن يوقع أكثر من 200 نائب ضد مناقشة مشروع قانون تنظيم حيازة السلاح؟! ألا يكفي أن يحجم البرلمان أو

يعطل مناقشة تقرير ظاهرة تهريب الأطفال والزواج السياحي تحت مبرر غير معلن وهو العيب والعار..

• كيف يمكن لهذا البرلمان أن يؤسس لبناء دولة النظام والقانون فيما نجده يدافع بجرأة بل وأحيانا بسفه وعبث عن الأجهزة الأمنية والقمعية التي تصدر الحقوق وتستبيح الحريات وتعتقل القانون وتنتعله كل يوم صباحا ومساء؟!؟

إن الأمثلة والشواهد على هذا كثيرة ومتعددة ولا يتسع المقام هنا لبسطها .. لكننا نتساءل أيضا:

• كيف يمكن أن نتحدث عن الفصل بين السلطات ونواب الشعب يتسولون التوصيات والتوجيهات في مكاتب الوزراء وأزقة الوزارات وردهااتها، بل والأكثر حزنا أن يتم هذا أيضا تحت قبة البرلمان عند حضور الوزراء للرد على أسئلة النواب.. من يلقي نظرة على هذا الوضع يصاب بالصدمة والحسرة ..

• كذلك كيف يمكن لهذا المجلس أن يصلح النظام الانتخابي في الوقت الذي يمكن لمثل هذا الإصلاح أن يرمي به إلى مقلب نفايات؟! المنطقي جدا أنه لا يمكن لبرلمان مثل هذا أن يحفر قبره بيده أو أن يصلح وضع يودي به إلى هلاك ومحقق..

• وكيف يمكن أن يمارس البرلمان دور رقابي ورئيسه لا يعلم شيء عن حقيقة نفط الكلفة وكميته والمبايع منه.. وفي هذا الصدد جدير أن نشير أن اليمن ضمن 14 دولة نفطية في العالم متهمه باختفاء جانب كبير من عائداتها النفطية..

• كيف يمكن أن نجعل من هذا المجلس مدافعا عن حقوق الإنسان وحرياته فيما نجده هو سليل القمع والفساد؟!؟

إنها أسئلة مهمة تكشف حقيقة الحال والإجابة عليها لن تبقي لهذا البرلمان ملاذا أو سترا حتى بحجم ورقة التوت يستر بها فساده وعورته ومعايبه.. إنها تكشف قبح نظام، وفساد عتيد ووطيد، واستحالة أن يصنع برلمان فاسد رقابة حقيقية أو عمل جاد ضد الفساد أو أن يصلح سياسة أو عمل..

ماذا يعني الإصلاح السياسي

الإصلاح السياسي بتقديري يعني ببساطة.. الفصل بين السلطات، وإقامة نظام سياسي ديمقراطي، وحكم رشيد يكفل الحقوق والحريات، وبناء دولة معاصرة حديثة..

معوقات الإصلاح السياسي في اليمن

العوائق لا شك أنها كثيرة ومتشعبة بيد أنني سأحاول إبراز منها من خلال التالي:

- 1- عدم وجود إرادة سياسية لإصلاح سياسي حقيقي، بل وجود نظام سياسي معيق ومعادي لأي إصلاحات سياسية جدية وعملية؛ لأن أي عمل فعال باتجاه مثل هذا الإصلاح من شأنه أن يعجل بنهاية هذا النظام وزواله..
- 2- ضعف المعارضة وإضعاف السلطة لها مستقوية بالثروة والمال العام والوظيفة العامة وإمكانات ومقدرات الدولة..
- 3- انتشار الجهل والأمية الأبجدية والسياسية، وانتشار الجوع والفقر والحاجة؛ تجعل أصحاب النفوذ والسلطة والسطوة والمال يتحكمون بالعملية الانتخابية التي يمكن أن يُعلق عليها أمل الإصلاح أو الإتيان بنظام جديد يتبني أو يناط به عملية الإصلاح السياسي..
- 4- النظام الاجتماعي والقبلي المحافظ والمتخلف وحضوره القوي في بنية النظام السياسي ولوذ النظام به والاحتماء فيه كلما دعت حاجته يمنع أو يعيق أي محاولة حقيقية للإصلاح السياسي والتغيير الاجتماعي والثقافي..
- 5- الفساد الذي يستشري في بنية الدولة ومنظوماتها ومفاصلها والذي بات قادراً على إحداث انهيار قيمي انقلبت معه مفاهيم قيم الخير والفضيلة حتى صيرت فيه الفاسد "أبو عينها" والسارق "أحمر عين" والنزيه "خضعي وأخبل وجبان"..

معوقات الرقابة البرلمانية

معوقات الرقابة البرلمانية هي أيضا عديدة ويمكن إجمال الأبرز منها فيما يلي:

- غياب المعلومة والمستند عن ممثل الشعب الفاعل أو المعارض في البرلمان بل وحجبها عنه من قبل الحكومة وأجهزتها يؤدي بلا شك إلى الحد من أداء ونجاح هذا النائب وسهولة خداعه وشل دوره الرقابي.. فالبرلماني الذي يفتقد للمعلومة من العسير عليه أن ينهض بدور رقابي فعال..
- هيئة رئاسة المجلس والتي فرضتها أغلبية كسيحة نجدها تذود عن الحكومة وتتواطأ أمام فسادها وتداري مثالبها وأوجه قصورها وعيوبها بل وأحيانا يصل بها الحال في الدفاع عنها إلى درجة تصير ملكية أكثر من الملك..
- انشغال كثير من الأعضاء إلى حد الغرق بمصالحهم النفعية الشخصية والحزبية وتحولهم من نواب للشعب إلى دمي وقطع شطرنج بيد السلطة التنفيذية تلعب بهم كيفما تشاء..
- غياب التوازن في التمثيل النيابي حيث تقابل الأغلبية الساحقة والمريحة للمؤتمر أقلية ضئيلة للأحزاب المعارضة على نحو لا تستطيع أن تؤثر في صناعة قرارات المجلس فضلا عن عدم توازن وتمثيل المعارضة في بنية وتكوين لجان المجلس الرقابية يضعف من دورها الرقابي ويجعل حضور المعارضة أمام قرارات هذه اللجان وعملها ضئيلا أو بشكل ما معدوما..
- استخدم هيئة الرئاسة لثريات المجلس ومخصصات السفريات الخارجية عمل مؤثر وربما يفسد بعض نواب المعارضة والحد من تأثيرهم وجعلهم يمارسون رقابة خجولة أو مهاندنة وتحول دون تصعيد احتجاجاتهم أو ابتكار وسائل احتجاجية كبيرة تجعلهم يفضحون قبح هذا النظام على نحو واسع..
- جعل موضوع استجواب الوزراء أو سحب الثقة عنهم أو عن الحكومة خطأ أحمرأ أو محل استحالة يضعف كثيرا إمكانية القيام بالدور الرقابي للبرلمان حيال الحكومة..
- يضاف إلى ذلك تلك القيود التشريعية كتلك التي تشترط لمساءلة الوزير ربع أعضاء المجلس وطلب سحب الثقة من الحكومة أو رئيس مجلس الوزراء أن يكون موقعا من ثلث أعضاء المجلس..
- سياسة السلطة المتبعة في الواقع والتي تعتمد إلى تحويل النائب من مهمة المشرع والرقابي في المجلس إلى مراجع خدمات في مكاتب وردهات الوزارات والمكاتب الحكومية لمتابعة مشاريع الدائرة التي هي من صميم مهام الحكومة وأجهزتها التنفيذية..

وسائل رقابية للبرلمان معطلة أو غير مجدية

- **أولا السؤال:** كثير ما يستخدم النواب وسيلة توجيه الأسئلة للوزراء بل أن جداول أعمال المجلس مزحومة بأسئلة النواب، غير أن تلك الأسئلة على كثرتها لم يجد واحد منها طريقاً أو منفذاً ليتحول إلى استجواب؛ وهذا يعني إن أسئلة النواب لم تحقق هدفها الرقابي ولم تنتج ثمرة أو محصلة تصلح خراب الحال، ولم تستطع أن تهز باب وزير فاسد أو حكومة فاشلة، رغم أن الحكومات اليمينية المتعاقبة طافحة بالفساد والفشل الذريع.. والأسوأ إن كثير من الأسئلة يتم التعامل معها من قبل الحكومة باستهتار مريع في ظل انحياز هيئة رئاسة المجلس على نحو فاضح ومخزي إلى جانب الحكومة ووزرائها.. ومن أمثلة هذا الاستهتار إن بعض الوزراء لا يصل للمجلس للرد على بعض الأسئلة إلا بعد أن يمضي عليه الحول، أو قريب منه، والأكثر سوء أن تبذل رئاسة المجلس قضاها وقضيضها لإفلات الوزير من المساءلة بل والإحراج أيضاً..
- **ثانياً الاستجواب:** مجلس النواب الحالي لم يحدث أن أستخدم وسيلة الاستجواب مع أي وزير أو مسؤول في الدولة ، هذا لا يعني إنه لا يوجد وزير أو قضايا تستحق ذلك، ولكنه يعني تأكيد ضعف أداء المجلس، وضعف الرقابة البرلمانية، وانحياز هيئة الرئاسة إلى جانب الحكومة، وحجب هذه الأخيرة للمعلومة على النواب الذين يمكن أن يحولون أسئلتهم إلى استجواب..
- **المناقشة:** كثير من المناقشات التي تحدث في المجلس تكون استعراضية للتلفزيون لا لصناعة قرارات مهمة تخفف الوزر عن كاهل المواطن.. وأشهد هنا أنني قد شهدت مرارا كثير من الأعضاء يتحدثون بما يدغدغ عواطف المواطن في المجلس وأمام شاشة التلفزيون ثم نجدهم يصوتون ضد المواطن وينغصون معيشته ويلقون على كاهله مزيدا من الأعباء والمسؤوليات والمنغصات المعيشية..
- **تقارير اللجان:** نجد معظم اللجان في المجلس خاملة ودورها سلبي إلى حد الموت، وبعض اللجان الأخرى تستعرض في تقريرها كثير من أوجه الخلل والقصور بل وحتى الفساد، غير أنها ترد ضمن توصياتها ما يجذر ويوطد الفساد مثل توصية المجلس بالموافقة على ما تريد الحكومة تمريره في المجلس من فساد وقصور واعتلال.. ومن جانب آخر نجد بعض التوصيات الإيجابية لا تجد طريقها للتنفيذ إلى الدرجة التي يمكن للمتابع أن يجد كثير منها قد تخشبت وتحجرت في العقول بسبب تكرار ذكرها في كل عام دون أن تجد تطبيقا أو متابعة أو موقف برلماني جاد..

كما أن عدم استخدام أو استعانة لجان المجلس بالخبرات والمستشارين في أعمالها يضيف للجان ضِعْفاً إضافياً على ضعف تلك اللجان..

مقترح حل عاجل

أثبتت السنوات الماضية أن مجلس النواب مسخ وكسيح وغير قادر البتة على الاضطلاع بأي دور رقابي أو إصلاح سياسي حقيقي، بل وأكدت مرارا أن لا رجاء ولا ثمة بصيص أمل يمكن أن نعلقه عليه للنهوض بمثل هذا الدور أو حتى ببعضه..

وأظن أنه من العبث المسف وإهداراً للوقت والجهد أن نظل على ما نحن عليه نحترث في بحر أو ننتظر مستحيلاً يأتينا من هذا المجلس.. وأظن أن الحاجة باتت أكثر إلحاحاً لحله وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة شريطة أن تتم تحت إشراف دولي محايد يجري معه تحييد المال العام والوظيفة العامة والإعلام الرسمي والقوات المسلحة والأمن ومقدرات الدولة في العملية الانتخابية..

نعم أعتقد أن هذا هو واحد من أهم العوامل التي يمكنها أن تأتي ببرلمان قوي ورقابة فعالة تسهم في التغيير والإصلاح السياسي الحقيقي بل والشامل وتقتلع الفساد من منابته وجذوره.. أما إن استمر الحال على ما هو عليه فإن مستقبل اليمن كما يبدو لي سيكون قاتماً .. متصوماً .. مهلكاً وربما كثير البلاء والسوء والدمار..

انتهى